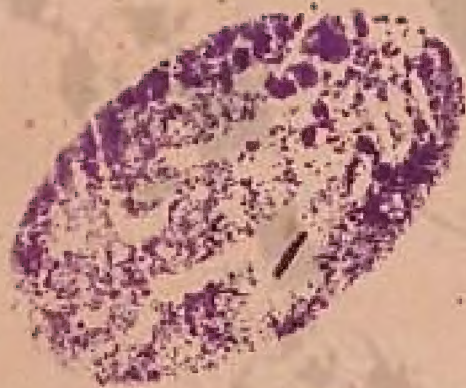


حنى خطاب

٤٦٨ كاحل ومطرب ٢٥



هذه الرسالة المباركة في
الاشيا المشتركة لصاحب
النهر رحمه الله
تعالى امين
امين



منه واحتجاج الي المرمية قال بعضهم بوجوبها القاضي
له ويرمها بالاجرة او ياذن لأصدهما في الاجارة في
المرمية من الاجرة قيل هذا قولهما لانها بزيان
الحجر علي الحجر والفتوي علي قولهما ونسب
الحاكم الشهيد هذا القول الي الامام ابي بكر
الخوارزمي وقال بعضهم ياذن لغير الابي بالاتفاق
ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتي يودي حصته
والفتوي علي هذا القول انتهى وكذا صرح بان
الفتوي عليه الحكم الشهيد وفي الزاوية
محمد في صمام بين اثنين انهدم حائط منه وابي
شريكه المرمية لا يجبر ويقال لشريكه الاخر ان
شئت فاتفق في المرمية ثم اجره وضد النفقة
من الاجرة ثم يتناوبان وفي الدولاب المشترك
يجبر كل واحد منهما علي عمارته اذا خرب انتهى
وفي حيطان الشهيد اذا استرم الدولاب او
انهدم ففي الصوة الاولى اذا طلب احدهما
العمارة لا يجبر لكن ياذن القاضي للطالب
في العمارة ثم يمنع شريكه من ادارته والانتفاع
به حتي يودي حصته والفتوي علي هذا القول
وفي

في القول الثاني ما لا يشك

وفي الثانية لا يجبر كالاولي ومن اصحابنا من قال
يجبر في المسيلقي علي قياسي ما قاله الخوارزمي
في الحمام انتهى قال الشيخ عبد البر في الوهبانية
ولا خصوصية للحمام بل الحكم في الدكان والدولاب
وكل ما لا يمكن قسمته لعدم حصول المنفعة
المقصودة به بالقسمة كذلك كالحائط ونحوه
لو في جامع القصور لغي غاب احد شريكه الدار
فاراد الحاضرات يسكنها رجلا او بوجرها لا
ينبغي له ذلك ديانة ولا يمنع منه قضاء قلو فعل
يرد علي شريكه لو قدره والا تصرف فيه
بالصرف وطالب له نصفه اذا اخيذ فيه
هذا لو اسكن غيره اما لو سكن بنفسه له ذلك
لا قياسا بل استحسانا انتهى **الباب**
الثاني في الآبار والانهار قال في نفقة المحيط
نهريين قوم شربا لارضهم احتاجوا الي كويده
فامتنع بعضهم عن كويده لم يجبر عليه ولكن يومر
الباقى بكويده فيرجعون علي لابي بقسطه من
النفقة لانهم لا يمكنهم الانتفاع به ونه فلم يكونوا
متبرعين وليس لهم ان يمنعوه من الشرب ولا

او بالتصرف

يشبه السفلى لان في المنع هنا تضيق حقه بانتفاعهم
بقدر حصته وان كان لواحد اذ البير كفاك اجر
علي اصلها لانه يعذر ان يقال لجميع المسلمين
اصحوا واربعوا فلو لم يجبر ادي ذلك الي ابطال
حقهم وفيه ايضا بين رجلين هي شرب
لما شتتتهما امتنع احدهما عن اصله عما قايلا انا
لا اسقي منها الا بحري والمصلح متبرع بخلاف ما
سبق والفرق ان النفقة هنا انما تجب بانها المتفقة
فاذا امتنع من الانتفاع لم يكن عليه شيء مما فيها
ينتفع ان تعذر الايجاب بانها المتفقة امكنت
بانها ملك الرقبة انتهى الباب
الثالث في الزرع قال في المحيط زرع بينهما
ابي احدهما الاتفاق عليه لم يجبر ولكن يقال
للاخر انفق عليه واربع بنصف القيمة في حصته
شريك فلو انفق ولم يخرج الزرع مقام ما انفق عليه
هل يرجع بنصف تمام القيمة او بمقدار الزرع
ذكرناها على التفصيل في المزارعة انتهى وفي
الخاتمة ارض بين شريكين غاب احدهما
فالشريك ان يزرع النصف ولو اذ ذلك في العام
الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتبت في القسمة
ان للقاضي ان ياذن في زراعة كلاهما ليل يضيع
الخراج

الخراج انتهى وفي جامع الفصولي ارض او
كرم بين حاضرو غائب وبالغ ويتيم فالحاضر
الي بالغ يرفع الامر الي القاضي ولو لم يرفع
ففي الارض يزرع بحصته ويطلب له ذلك
ويقوم على الكرم فيبيع ثمرة وياخذ حصته
وتدفع حصته الغائب ويسوع له ذلك فاذا قدم
الغائب ضمنه القيمة او اجاز بيعه ولو لم يحضر
فهو كلقطة انتهى وفي جامع الفصولي الزرع
المشترك لو ادرك فحصره احدهما احداهما بل لا
اذن فهل ينبغي ان يضم حصته شريكه وفيه
ايضا في المكيل والموزون لاحد الشريكين ان يعزل
حصته بغية شريكه ولا شيء عليه ان سلم الباقي
وان هلك كان عليهما انتهى واعلم ان هذا يستفاد
منه جواب حادثة كثيرة الوقوع هي ان بعض
الأمم يأخذ بلد من الديوان وفيه
اوقاف شايعة في البلد فاذا زرع بقدر حصته
ليس للشركا عليه سبيل وينبغي انه اذا اجر
كذلك اما اذا زرعا اهل البلد وقبض منهم
الخراج كان لهم ان يجمعوا عليهم عليه بما يخصهم
فتدبر والله اعلم الباب الرابع
في الحيوان من الارقا والرواب اما الاول ففي

فتاوي قاضي خان الخادم اذا كان مشتركا واحدها
غائب كان للحاضر ان يستخدم الخادم بحصته وفي
منية المفتي احد ربي عبد استخدمه بغير اذن
شريكه فمات في خدمته لا يضمن وفي نوادر هشام
يضمن انتهى وينبغي ان يكون محل الخلاف فيها
اذا كان الشريك حاضرا اما اذا كان غائبا فلو ضحاة
عليه اذا اشتبه به بقدر حصته كما هو لانه ما دون
فيه فتدبر وفي الزخيرة امة بيني شريكي خاف
كل منهما عليها من صاحبه فقال احدهما تكلت
عندي وابي الاضر الا ان تكون علي يد عدل قال
مشايخنا يحتاج في القروع في جميع المواضع الا في
هذا الموضع فانه لا يحتاج لخسة ملكه وتكون
عندها بالمهاياة فان تشاحا في البراة بد القاضي
بابهما شام وقال السرخسي واليه مال الحلول ابي
ينبغي له ان يقوع بينهما وهو نظير ما لو اخبر
القاضي ان فلانا ياتي جواره في غير الماتي
ويستعمل في الفتاوي بطا زوجته في الحبيضي
وامته من غير استيراء لا يكون للقاضي عليه
سبيل لخسة ملكه كزاهنا واما الثاني ففي
المحيط داية مع رجلين امتنع احدهما من الانفاق
عليها خيره القاضي اما ان يبيع نصيبه او يتفق
عليه فان لم يفعل اجبره ولو كانت ملكها له لم
يجبره

مطل

يجبره لانه ليس فيه اتلاف ملك الغير فالخاسر
انه في المشترك يجبر في الولاية والتهر والجمام
والطاحونة والحايطة اذا هدم والبير لو
لواحد ولا يجبر فيما عدا ذلك ولو كان ثمة
دار وصانوت بين اثنين لا يمكن قسمتهما
امتنع احدهما من الانتفاع اجبر علي المهاياة
هـ وقيد بكونها لا يمكن قسمتهما لانه لو امكن
اجبر المحتنع عنها ولو بعد المهاياة ثم انما يجبر
علي المهاياة فيما تجري فيه المهاياة كما سكتي
او الاستغلال او الاسترضاع الارضاع سوا
كان في ذلك في دارين او واحدة وكذا خدمة
عبد او عبيدين اما ما لا يجري فيه كفلة عبد
او عبيدين او يغفل او يغلي او ركوب يغفل او
يغلي او ثمة شجرة او لى شاة فلا وجوزاه
في استغلال عبد او عبيدين واقاد قاري الهراية
في فتاويه ان السفينة لا يجبر علي التهايتي
فيها حملا ولا استغلالا بل يواجرانها والاجرة
لها انتهى وهذا يجري في كل ما لا يجري التهايتي
فيه احني الاجارة وقسمه الاجرة واعلم انهما
لو تهايتا في دار واحدة علي ان يسكن احدهما

مطل

٦
بعضها والاخر البعض الاخر واحد هما العلو والاخر
السفل جازت والله اعلم تم بحمد الله تعالى
وعونه

م

